



رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى القرار ١٢٩١ (٢٠٠٠) المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠، الذي قرر به مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لغاية ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وطلب إليّ المجلس أيضا تقديم تقرير إلى المجلس كل ٦٠ يوما عن تنفيذ القرار.

وبالتالي، سيحل موعد تقديم تقريرتي المقبل إلى المجلس في ٢٤ آب/أغسطس، وسيتضمن توصيات بشأن مركز البعثة في ضوء تطور الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد جرى إطلاع المجلس على هذه التطورات بانتظام بواسطة تقاريري السابقة ومن خلال إحاطات إعلامية غير رسمية.

ولذلك، فإن أعضاء مجلس الأمن على علم بالمناخ غير الموالي الذي حال حتى الآن دون نشر البعثة وفقا لقرارات المجلس. وتتسم الحالة السائدة بتواصل القتال على نطاق واسع في عدة أجزاء من البلد، والقيود الصارمة التي تضعها الحكومة وأطراف أخرى على حرية التنقل للبعثة، ورفض الحكومة السماح بنشر القوات التابعة للأمم المتحدة وفقا لقرارات المجلس وممثلي الخاص، وأخيرا، وليس آخرا، الحملة المتواصلة لتشويه صورة البعثة ككل وبعض أفرادها على وجه الخصوص، مما يعرض أمنهم لمخاطر كبرى.

لذا فإن عملية لوساكا للسلام تُمر حاليا بمرحلة تطرح تحديات بالغة الصعوبة، تقتضي قدرا كبيرا من إعادة التقييم ليس من جانب الأطراف الموقعة فحسب، بل من جانب الأمم المتحدة أيضا. وعلى وجه الخصوص، لا يزال الدور الذي يمكن أن تقوم به البعثة في ظل الظروف الحالية غير واضح. وفي الوقت ذاته، طرأت تطورات كبيرة ينبغي دراسة آثارها دراسة وافية وإيلاؤها الاعتبار قبل أن أقدم توصياتي إلى مجلس الأمن. وتشمل هذه التطورات اجتماع مؤتمر القمة الذي سيدعو إلى عقده اليوم في لوساكا الرئيس فريدريك شيلوبا

بمشاركة الأطراف الموقّعة على اتفاق لوساكا للسلام، وبيان حكومة رواندا بشأن سحب قواتها الموجودة في كساي.

ومن أجل منح وقت كاف لتقييم أثر هذه التطورات الهامة وصياغة توصياتي بناء على ذلك، أود أن أطلب إلى مجلس الأمن النظر في التمديد المؤقت لولاية البعثة لمدة شهر واحد لغاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

وأكون ممتنا لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن على هذه المسألة.

(توقيع) كوفي أ. عنان